مقدمة:

قد تطورت الميزانية العامة للدولة تبعا لدور الدولة الاقتصادي, ففي الفكر الكلاسيكي(الدولة الحارسة) اقتصرت الميزانية على بيان جملة إيرادات الدولة و نفقاتها و على ضرورة التوازن بينهما واتسمت كذلك بالحياد.

بينما في الفكر الحديث وفي ظل تطور الدولة المتدخلة فاعتبرت أداة لتجسيد تدخلات الدولة وتنفيذ السياسات العمومية, ولم يعد دورها ينحصر على تحقيق التوازن المالي و إنما امتد لتحقيق التوازن الاقتصادي ونتيجة لهذا التحول, فلقد تنامت الدراسات إلى أفضل الطرق و الأساليب التي تعد على أساسها الميزانية, وفي هذا الإطار مرت الميزانية العامة بتطورات ومراحل عديدة أسفرت عن ظهور أشكال متعددة لها, بدءا بميزانية البنود (1921)USA ثم ميزانية البرامج و الأداء (1965) ثم ميزانية التخطيط و البرمجة إلى ميزانية الصفرية.

وصولا إلى أخر نوع من الميزانية التعاقدية.

فما هي الميزانية التعاقدية؟ وما هي مستلزمات إقامتها؟ وما هي معوقات تطبيقها؟

ثانيا- عقود مشاريع المشاركة: تعد عقود مشاريع المشاركة أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص, بموجبها يقوم القطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة بعض الخدمات العامة و المشاريع الإنتاجية حسب صيغ تعاقدية معينة يتفق عليها الجانبين كما من صناعة الكهرباء وغيرها, وهذه بعض نماذج عقود المشاركة.

	نوع العقد	التفاصيل
1	عقود توفير قوى عاملة	يقوم ق خ بتوفير اليد العاملة لبعض المشاريع
2	عقود فنية	يقوم (ق.خ) بتوفير العمال المهرة, المهندسين, و الخبراء التي تحتاجهم المشاريع المشتركة
3	عقود المقاولات	(ق.خ) بتوفير مستلزمات المقاولات من مواد وغيرها و حسب متطلبات عقد المقاولة
4	عقود تأجير	(ق.خ) بتوفير الموجودات من خلال عقود الإيجار طويلة الاجل و بالذات للمشاريع العملاقة مثل أنابيب ضخ الغاز.
5	عقود الإنتاج	(ق.خ) يقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج وتشغيل المصانع ذات الأهمية الكبيرة
6	عقود الامتياز	(ق.خ) يقوم بالاستثمار الإنتاجي أو الخدمي لفترة طويلة وبموجب شروط معينة من عقد الامتياز
7	عقود المساطحة	(ق.خ) يقوم بالاستثمار من مساحات معينة من الأرض وفترة طويلة مثل بناء المتنزهات و إقامة مدن صناعية

ثالثا- عقود مشاريع البوت B.O.T(build-own-operate-transfer)

يقصد بعقود مشاريع البوت تلك المشاريع التي تعهد بها الحكومة إلى إحدى الشركات المحلية أو الأجنبية العامة أو الخاطئة لإنشاء مشروع معين و إدارته و تحمل كافة تكاليفه بموجب عقد مع

الحكومة وتحت رقابتها وبعد انتهاء مدة العقد تنتقل مكية المشروع إلى الدولة, تمتاز عقود (البوت) بتوفير البنى التحتية للبلاد في ظل ندرة الموارد الاقتصادية وما يرافقها من عجز الموازنة العامة للدولة وهناك العديد من الصيغ

نماذج من عقود B.O.T بين الدولة والشركات الأجنبية

	نوع العقد	**التفاصيل**
1	عقد (بناء– تملك– تشغيل– نقل الملكية) Build–own–operate–transfer	تقوم الشركة الأجنبية ببناء المشروع وتشخيصه لفترة طويلة تسترجع كلفة مع الأرباح وفي نهاية مدة العقد تحول ملكيته إلى الدولة.
2	عقد(بناء– تأجير– نقل ملكية) Build–lease–transfer	تقوم الشركة الأجنبية ببناء المشروع و تأجير للغير وبعد انتهاء عقد الإجارة الطويلة و استرجاع كلفته مع الأرباح وتحول ملكيته للدولة.
3	عقد (تأجير– تجديد– تشغيل– نقل ملكية) Lease–renovote–operate–transfer	تقوم الشركة الأجنبية بإجار مشروع قائم بإيجار طويل الأجل ثم تجدده و تشغله وبعد استرجاع كلفته مع الأرباح وفي نهاية مدة عقد الإيجار تعود ملكيته عمليا

المبحث الأول:

لقد تطورت الميزانية وتنوعت أساليب إعدادها بدءا من ميزانية البنود التي كانت أول أنواع الموازنات ثم ميزانية البرامج, الأداء(1965) وميزانية التخطيط- البرمجة- الموازنة (PPB) ثم الموازنة الصفرية وثم يلاحظ أن جميعها كان منشؤه هو الولايات المتحدة الأمريكية

فما هي موازنة التعاقدية؟

المطلب الأول: تعريف الميزانية التعاقدية:

تعد الميزانية التقاعدية أحدث أسلوب لإعداد الميزانية حيث أظهرت أو محاولة لتطبيقها في وزارة المالية (النيوزلندية 1996) حيث أنها تعد نظام لعقد الصفقات بين جهات منفذة و الحكومة , حيث عرفت

1- " الموجة الأخيرة من موجات إصلاح وتطوير الميزانية, تكون بمقتضاها العلاقة بين الأجهزة التنفيذية و الحكومة علاقة تعاقدية لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ تدفعها الحكومة, قبل و أثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه أو نص عليه العقد".

2- أو هي مجموعة من الأسس العلمية و الفنية التي يعتمد عليها في إعداد الميزانية العامة ورقابة تنفيذها, فهي خطة عمل توضح الأهداف المحددة للوحدة الإدارية التي يتكون منها الجهاز الحكومي

لتكوين برامج ومشروعات تضمنه أربعة أبعاد من

-1- العمل و مواصفاته.

-2- التكلفة التخمينية.

-3- الوقت اللازم للانجاز.

-4- التمويل.

إذا فالميزانية التعاقدية تتبنى وتنظم علاقة قائمة على عقد الصفقات بين الحكومة و الجهات المنفذة .

- تربط بين الميزانية السنوية و الأهداف طويلة الأجل.
- توفر إمكانية قياس المخرجات وتقييمها من ناحية الكفاءة والفاعلية و أدخلت التكلفة الوقت لعنصرين من حساب الموازنة

المطلب الثاني: مشروعات الميزانية التعاقدية

إن قصور مصادر تمويل التقليدية من تلبية الاحتياجات المالية للدولة أصبحت لزاما عليها أن تعتمد على صيغ تمويلية جديدة للقيام بمشروعات البنى التحتية, وبالرغم من تنوع هذه الصيغ إلا أنها اشتركت بمجملها باعتمادها على القطاع الخاص بأشكال ودرجات متفاوتة.

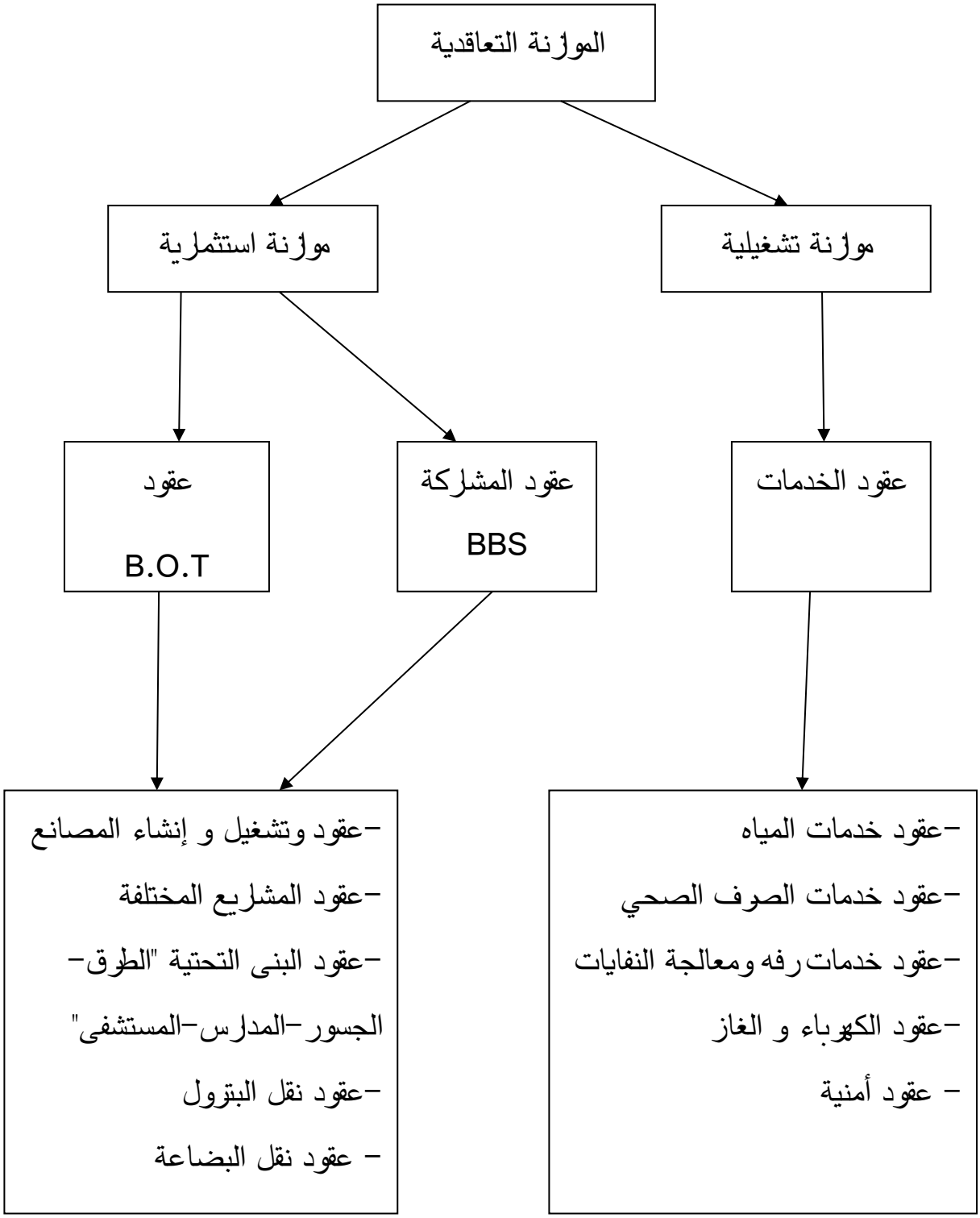
الموازنة التعاقدية
موازنة استثمارية
موازنة تشغيلية
عقود
B.O.T
عقود المشاركة
BBS
عقود الخدمات
-عقود وتشغيل و إنشاء المصانع
-عقود المشاريع المختلفة
-عقود البنى التحتية "الطرق-
الجسور-المدارس-المستشفى"
-عقود نقل البترول
- عقود نقل البضاعة
-عقود خدمات المياه
-عقود خدمات الصرف الصحي
-عقود خدمات رفه ومعالجة النفايات
-عقود الكهرباء و الغاز
- عقود أمنية

أولا: عقود الخدمات

هي عقود تبرم في القطاع الخاص أو العام من أجل توفير أنواع عديدة من الخدمات الصحية والاجتماعية للمواطنين, وتشكل هذه العقود "عقود توفير المياه الصالحة للشرب–عقود النظافة ورفع النفايات– عقود للتشجير– عقود الخدمات البريدية– عقود الخدمات الصحية– عقود الاتصالات وغيرها"

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول مشاريع العمومية

جدول رقم (1–1): صيغ مشروعات BOT

الصيغة	اختصار الصيغة	مضمون الصيغة
Build Operate and Transfer	**BOT**	**بناء –تشغيل–تحويل**
Build Own and Transfer	**BOT**	**بناء –تملك–تحويل(يتضمن التشغيل)**
Build Own and Operate	**BOO**	**بناء –تملك–تشغيل(لا يوجد هنا ضرورة لتحويل الملكية)**
Build Operate and Renew	**BOR**	**بناء –تشغيل–تجديد(تتضمن هذه الصيغة تجديد الامتياز في نهاية فترة الامتياز الأولى دون حاجة لتحويل الملكية للحكومة)**
Build Rent and Transfer	**BRT**	**بناء –تأجيل– تحويل(قد تأجر شركة القطاع الخاص صاحبة الامتياز المشروع لطرف ثالث أو للحكومة نفسها)**

Build Lesse Transfer	BLT	بناء –تأجير– تحويل(نفس معنى الصيغة السابقة)
Build and Transfer	BT	بناء– تحويل (لا تتضمن هذه الصيغة تشغيل مشروع من قبل الشركة صاحبة الامتياز و إنما تقوم بتحويل الملكية لصالح الحكومة مباشرة بعد الاتفاق على كيفية تسديد القيمة, ويعتبر هذا بمثابة مشروع تسليم المفتاح)
Build Transter and Operate	BTO	بناء –تحويل– تشغيل(وتتضمن هذه الصيغة بناء ثم تحويل الملكية المشروع للحكومة مع التقسيط بطريقة أو أخرى ثم تتولى نفس الشركة تشغيل المشروع لحساب الحكومة)
Modernize Operate and Transfer	MOT	تحديث– تشغيل– تحويل(تضمن تحديث مشروع القديم مع تملكه ثم تشغيل وتحويله)

Modernize Own and Transfer	**MOT**	**تحديث- تملك – تحويل(تتضمن نفس معنى الصيغة السابقة)**
Rehadilitat Own and Transfer	**ROO**	**إعادة تهيئة- تملك – تحويل(لا تتضمن هذه الصيغة تحويل الملكية للحكومة)**
Rehadilitat Own and Transfer	**ROT**	**إعادة تهيئة- تملك – تحويل(تتضمن هذه الصيغة تشغيل المشروع من قبل الشركة صاحبة الامتياز)**

المصدر : نفس المرجع السابق ص634

المطلب الثالث: أنواع الاتفاق في الميزانية التعاقدية

يعد نظام الموازنة التعاقدية أسلوبا جديدا في الاتفاق المتعلق بعقد الصفقات

- **الاتفاق في مجال التجهيز (الرأسمال)** يتم الاتفاق في مجال الاستثمار بإتباع الخطوات التالية:

1-التخطيط للمشاريع المقترحة في الميزانية العامة, ذلك عن طريق:

1-اعتماد الجدوى الاقتصادية (دراسة الجدوى) كأساس لمناقشة المشاريع .

2-إجراء عمليات الفاضلة عند اقتراح المشاريع بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة للاستثمار من حيث المدخلات و المخرجات.

3-وضع خطة زمنية (تحديد المدة اللازمة لإنجاز المشاريع)

2-العمل على تنشيط القطاع الخاص بمنحة التسهيلات اللازمة.

3-إقرار الإطار المالي من قبل وزارة المالية, وذلك بالاعتماد على أولويات الاستثمار وفقا لخطة الإصلاح الاقتصادي و التنمية .

4-البحث عن القدرات التنفيذية وكفاءة الصرف المالي للجهات المنفذة التي تقوم بتقديم المعلومات بشفافية ومصداقية حول سير المشاريع تحت التنفيذ أو المقترحة في المنهاج الاستثماري.

5-اختيار مصادر التمويل الملائمة للحصول على الأموال التنفيذ المشاريع.

6-الشفافية في الإعلان عن المشاريع لأغراض التنفيذ و التمويل على القطاعين العام و الخاص, بغية الحصول على أفضل العطاءات وبالجودة المطلوبة وضمن التوقيتات المعدة مسبقا.

7-الدعم المحاسبي لأن الدوائر الحكومية ترمل المعلومات إلى وزارة المالية تتضمن الاتفاق المتراكم لكل مشروع تقوم بتنفيذ هذه الوزارة.

8-الدعم الرقابي ومتابعة تنفيذ المشاريع عن طريق:

- **مؤشر الإنجاز المادي:** أي كمية العمل المنجز.
- **مؤشر الإنجاز المالي:** يمثل حجم المبالغ المصروفة على تنفيذ المشاريع.
- **مؤشر نسبة المدة المنقضية =**
- **مدة التأخير=** عدد الأيام المدة المنقضية على التنفيذ – عدد أيام المدة المحددة للتنفيذ بموجب العقد.

- **الموازنة التعاقدية و الاتفاق الجاري (التفسير)**

إن الانتهاء من المشاريع وجاهزيتها للتشغيل يتطلب دعما من الاتفاق الجاري الخاص بالرواتب و الأجور وغيرها, ومثال ذلك فإذا كان المشروع منفذا من القطاع الخاص عن طريق مشروعات البناء و التشغيل و التحويل (B.O.T) يتطلب تشغيله رواتب الموظفين و أجور عاملين وهذا ما يؤشره حساب التسيير.

أما إذا كان المشروع منفذا بطريقة مشاريع المشاركة (p35) مع القطاع الخاص فإنه يتطلب دعما من حساب الجاري بمقدار حصة الدولة بهذا المشروع.

المبحث الثاني: مقومات ومميزات ومعيقات تطبيق الميزانية التعاقدية:

لتطبيق الميزانية التعاقدية لابد من تهيئة قاعدة مناسبة لهذا الأسلوب أو بعبارة أخرى تهيئة البيئة المناسبة للعمل بأسلوب الميزانية التعاقدية.

المطلب الأول: لتطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية وجب توفير

1-توفر الجوانب التشريعية و التنظيمية و التنفيذية :

يتطلب تنفيذ الميزانية التعاقدية تشريع قوانين و إصدار تعليمات تحكم العلاقة التعاقدية وتنظمها وتتمثل في:

- قانون الاستثمار.
- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية.

و إنشاء دائرة للصفقات العمومية تابعة للوزارة المالية تأخذ على عاتقها تنظيم و إحالة المشاريع المقرر تنفيذها ضمن الخطة الإستراتيجية وفق أسلوب الميزانية التعاقدية.

2-توفر معايير لتقييم بدائل المشاريع وبدائل تنفيذها وتحدد معايير خاصة لقياس الأداء الفني المالي و الزمني (وقت/تكلفة-جودة)

يحتاج تقييم بدائل المشاريع إلى معايير معينة يعتمد عليها لدراسة البرامج الرئيسية و الفرعية (المشاريع) قبل اتخاذ القرارات فيجري تسليط الضوء على البدائل المختلفة وبيان مزاياها وعيوبها, ليجرى فيما بعد اختيار البديل الأفضل.

إن معايير تقييم البدائل المتاحة للبرامج و المشاريع يتبع نوع المشروع فإذا كان مردود المشروع قابل للقياس الكمي فيقاس عن طريق **عائد الاستثمار أو مدة الاسترداد أو نقطة التعادل** أو غيرها من معايير القياس

أما إذا كان مشروعا غير قابلا للقياس الكمي فتخضع إلى معيار أقل البدائل تكلفة أو مردود و أفضل جودة كل ذلك من أجل منع حدوث انحرافات بالخطط المرسومة.

3- توفر نظام لمحاسبة التكاليف عند إعداد و تقييم المشروعات:

إن استخدام نظام محاسبة التكاليف عند إعداد الميزانية التعاقدية بالغ الأهمية ذلك لأنه:

- قد تستخدم تكلفة المشاريع من ضمن معايير تقييم الأداء سلبيا أو إيجابيا.
- تحدد المشاريع التي قد لا تستطيع الدولة تنفيذها بمفردها ولابد من مشاركتها.
- قد تستخدم التكلفة في تحديد سعر الخدمة أو السلعة.
- تساعد في عملية اتخاذ القرار بشأن إحالة المشاريع للتنفيذ و اتخاذ قرار متوازن من ناحية الجودة و التكلفة المحددة من قبل الجهة المستفيدة.

4-توفر نظام المحاسبة المسؤولية لتحديد الانحرافات في الجودة و الوقت و التكلفة

تحديد مراكز المسؤولية للإدارة (الإنتاجية / الخدمية) يسمح برقابتها وترشيد اتفاقها, و ويهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحديد مسؤولية حدوث الانحرافات.

فلما يحدث انحراف في انجاز مشروع متعاقد عليه, ولما يكتشف هذا الانحراف فتحدد الجهة المسؤولة عن حدوثه ويجب محاسبتها لمنع حدوث ذلك في المستقبل.

مثل: سحب المشروع من الشركات البطيئة في التنفيذ استنفذت مدتها القانونية المخصصة للإنجاز.

أو: انحرافات التكلفة و الجودة التي تؤثر سلبا على ارتفاع سعر الخدمة وتقديمها بجودة أقل, فوجود محاسبة المسؤولية يحدد من هذه الانحرافات.

5-توفر نظام للمعلومات متطور قادر على ربط الجهات المعنية مع بعضها البعض:

يحتاج تنفيذ وتقييم المشاريع المتعاقد عليها على العديد من العوامل التنظيمية و المعلوماتية فهي تحتاج إلى نظام متكامل منه:

- المعلومات المحاسبية.
- المعلومات الفنية و الاقتصادية

فاتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية التعاقدية من ناحية التخطيط و التنفيذ و المتابعة يكون لنظام المعلومات المحاسبية دور كبير فيها, فهو يوفر معلومات عن الكلف ونسب الإنجاز وسير العمل.

كما يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالربط بين الجهة المستفيدة في المشروع وبين الجهة التي تحيل المشروع للتنفيذ وكل ذلك اختصارا كبيرا للوقت والتكلفة الإدارية غير الضرورية.

المطلب الثاني: مميزات تطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية

يمتاز أسلوب الميزانية التعاقدية بالشمول فهي توضح كيفية ومتى و أين تستخدم إيرادات الدولة كما أنها تبين وتهتم بمقدار العجز للسنة السابقة كما أنها تمتز بما يلي:

1- تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإدارات الحكومية:

قدمت الميزانية التعاقدية حلولا للإدارات الحكومية التي كانت تواجه توسعا كبيرا في مسؤولياتها وخدماتها المقدمة وانخفاضا في مصادر تمويلها, فالاعتماد على أسلوب المشاركة بين القطاع العام و الخاص لتقديم السلع و الخدمات و المنافع الاجتماعية يخفض من مشاكل الإدارات.

2-ربط الميزانية التعاقدية بالخطط التنموية طويلة الأجل الخماسية:

تقوم الميزانية التعاقدية على مبدأين متلازمين هما:

- **التخطيط:**يتضمن التخطيط هدفين مهمين:

أ- التخطيط الشامل الهادف إلى التعريف بمجرى الاقتصاد ووجهته.

ب- التنسيق بين القرارات الآنية و الأهداف طويلة الأجل.

- **الميزانية:** عندما يكون هدف الميزانية العامة تحقيق إستراتيجية التنمية فتحدث الأهداف الوطنية بعيدة المدى فينعكس ذلك على خططها و نشاطاتها و قوانينها, إذ تهدف إستراتيجية الميزانية التعاقدية إلى خلق تصور للمستقبل بمعزل عن المحددات المؤسسية و القانونية على أن تتضمن مراحل تنفيذ الإستراتيجية بدائل مختلفة.

3- تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية بكفاءة وفاعلية:

تعتبر الدولة المصدر الأساسي لتقديم الخدمات العامة للمواطنين و لأن تكلفة هذه الخدمات عالية جدا ولتزايد طلب الخدمات وقلة المواد المتاحة, كل ذلك دفع الحكومات إلى استخدام مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفق ضوابط معينة ترعاها وتنظمها وتراقبها الميزانية التعاقدية.

4-ترشيد الاتفاق الحكومي وضبطه:

توفر الميزانية التعاقدية ترشيدا للاتفاق الحكومي عن طريق:

- تقليص الخطورة أو تقاسمها في حالة خسارة المشاريع لمبالغ ضخمة.
- تقليص حجم نفقات القطاع العام و الاستفادة من الموارد المالية, البشرية للقطاع الخاص.
- تخفيض تكلفة الخدمات من خلال الاستفادة من نظام المشاركة.

5-تغيير العلاقة مابين الحكومة و أجهزتها التنفيذية من علاقة تمويل إلى علاقة تجارية:

وفرت الميزانية التعاقدية للقطاع العام فرصة للتطور دون اعتماده على التمويل الحكومي وذلك بدخول مناقصات للتنافس مع القطاع الخاص فتغيرت العلاقة من علاقة تمويل إلى علاقة تنافسية قائمة على البيع و الشراء و أتاح له فرصة التمويل الذاتي مستقبلا.

من اجل تحقيق الأرباح, وبذلك خفف من الضغط على النفقات العمومية.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الميزانية التعاقدية

هناك عدة عراقيل مالية تشريعية تنظيمية تقف حائلا دون تطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية و أهمها:

1- **عدم تطور الإدارات المالية الحكومية:** ذلك باعتمادها على تصاميم تقليدية للبرمجيات تفتقد للتكامل و الترابط فيما بينها تؤدي وظائفها اعتمادا على السجلات اليدوية وهو يتنافى مع ما تتطلبه الميزانية التعاقدية التي تتطلب إدارة مالية متطورة تستخدم أساليب حديثة في إدارة الإيرادات, النفقات وإدارة الدين العام وذلك باستخدام نظام إدارة معلومات مالية حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

2-ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية:

يحتاج هذا الأسلوب إلى استحداث أقسام أو وحدات أو حتى هيئات تكون تكاليفها عالية جدا وتحتاج إلى وقت طويل, كل ما ذكر سابقا أدى إلى عزوف كثير من الدول النامية عن تطبيق هذا الأسلوب.

3- الحاجة إلى معلومات ضخمة عن البرامج و المشاريع:

تحتاج الميزانية التعاقدية إلى كمية كبيرة من المعلومات عن البرامج و المشاريع و الخطط اللازمة لتنفيذ البرامج و المشاريع ومعلومات عن التكلفة ودراسة الجدوى الاقتصادية ومصادر التمويل وغيرها من المعلومات التي قد تكون غير متوفرة.

أو لا توجد جهات نقد وتقدم هذه المعلومات مما يزيد من صعوبة تطبيق هذا الأسلوب.

4- عدم توفر الموارد البشرية المدربة و المؤهلة القادرة على تطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية:

إن الانتقال من أسلوب لأخر في إعداد الميزانية يجرى بصورة تدريجية لحين تأهيل الإطارات المؤهلة, و إن عدم توفر الإطارات يعيق تطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية.

فهي تحتاج إلى محاسبين أكفاء لتقدير التكاليف ومهندسين لاحتساب مدة الإنجاز ونسبه فعدم توفر الإطارات المؤهلة لتطبيق أسلوب الميزانية التعاقدية بجعل من هذه الأخيرة مجرد توصيات و اقتراحات لايوجد من يأخذ بها أو يطبقها.

الخاتمة

إن استخدام أسلوب الميزانية التعاقدية بمشاركة القطاع الخاص, يساهم في توفير الخدمات وتقديم السلع بشكل مستقل كبير, في تحسين جودة هذه الخدمات و السلع كما أن مشاركة القطاع الخاص يخفف من أعباء الدولة ويقلل من النفقات ويساهم بطريقة غير مباشرة في تخفيض نسبة عجز الميزانية, كل ذلك يجب أن يكون بتطوير نظم محاسبة التكاليف وتفعيل نظام محاسبة المسؤولية وتطويره ومحاسبة المسؤولين عن انحراف الخطط وتعطيل الوصول للأهداف المنشودة, وكذا تأهيل الإطارات البشرية المؤهلة للقيام بإعداد هذا الأسلوب من معدين ومراقبين وكذا إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للقيام ببعض المشاريع وكذا تشجيع القطاع العام على الدخول بشراكات مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة و السلع.

قائمة المراجع

1- ياسر حامد عباس جدوع . مدى امكانية تطبيق الميزانية التعاقدية في اعداد الموازنة العامة الاردنية. اطروحة دكتوراة كلية الاقتصاد والاعمال .جامعة جدارا زيد. الاردن.2015

2- د ناجي شايب التكالي. الموازنة التعاقدية اداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.جامعة بغداد العدد 52 عام 2017